الربح في الجامعات الأهلية

مع الفجر

عبدالله عمر خياط

.. مضى زمن طويل لم استمتع فيه بحوار موضوعي فيما تنشره الصحف والمجلات لبعض كتابها، حتى لكأن الحوار لا يتم إلا بالصوت العالي، أو بالعصا، في الوقت الذي علمنا الإسلام الرفق في كل شيء، وانه حتى لو كان الجانب الآخر من الأعداء، فإن المطلوب «وجادلهم بالتي هي أحسن».

في الاسبوع الماضي اسعدني الدكتور الفاضل محمد بن حمد القنيبط فيما كتبه بالعدد الأخير من مجلة «اليمامة»، بمحاورة موضوعية جادة بشأن ما عقبت به على ما كتب عن الكليات الأهلية وتأييد للائحة وزارة التعليم العالي أن لا تكون لتلك الكليات ربحية عن طريق إنشائها من خلال المؤسسات الخيرية. والواقع أن الدكتور الفاضل محمد القنيبط قد كان موفقاً في استعراضه الذي جاء فيه ضمن ما قال عن بعض ما تضمنه ما كتبته بشأن ربحية الكليات:

تحت عنوان (ملاحظات مختصة) سرد سعادته احدى عشرة ملاحظة على مواد اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية في المملكة، وهذه الملاحظات -والحق يقال- جديرة بالتحليل والمناقشة للوصول إلى قاعدة تجمع الأطراف المختلفة حول كل ملاحظة، باستثناء الملاحظة الثانية (ضرورة عدم حرمان المستثمرين من أرباح معقولة للأموال المستثمرة في الكلية).

وإني في الواقع أحمد الله كثيراً على موافقة الدكتور محمد القنيبط على أن عشر ملاحظات - من مجموع الملاحظات الأخرى عشرة التي جاءت على مواد اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية - قابلة للنقاش، كما وأن الملاحظة الوحيدة التي استثناها لم تختلف كثيراً عن الملاحظات الأخرى، فموضوع الربحية حري بأن يناقش وأن يدرس وأن يراجع من خلال التطبيق.

ولعل الشاهد على جواز مناقشة ما استشهد الدكتور محمد القنيبط.. هو كلام سعادته عن الجامعات الأمريكية التي قال عنها انها تربح لصالح دعمها مما يخدم المستفيدين منها.

وحقيقة فإن الوصول لهذه النتيجة لهو امر يدعو للتفاؤل ويبشر بالخير. فإن الربح الذي يراه اهل الرأي ضرورة في أي عمل، يمكن أن ينظم في الكليات بأن يعود نصفه لصالح دعم الامكانات في الجامعة والعمل على مزيد من المستحسن، وتخصيص النصف الباقي للتوزيع الذي يفرضه نظام الشركات. أما ما ذكره سعادة الدكتور محمد القنيبط عن موارد الجامعتين الأمريكيتين ومقارنتها بالميزانية التي كشفت عن العجز، فإن الذي قات على أخي الدكتور القنيبط أن ماتين الجامعتين ومقارنة ميزانيتيهما مع ميزانية الجامعة لتبين وجود عجز في موازنتيهما وقات عليه ان ماتين الجامعتين تنفقان الكثير من المصروفات التي تؤجه للبحث العلمي وخدمة المجتمع لاهتمامها بهذا النشاط، وبسببها ينتج هذا العجز، ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى العودة لتفاصيل هذه الميزانية وأوجه صرفها وتحليلها حتى يكون التحليل سليماً، وقد نصل في نهاية المطاف إلى ربح قبل ادخال مصاريف البحث وخدمة المجتمع، وهو ما نشرته لتحليل كل جامعة على حدة. ولكن ما هو أهم انه يوافق على ان هناك جامعات تربح ولكنها لا تُوزع أرباحها.

ولعل أغرب ماجاء في مقال الدكتور محمد القنيبط هو ما كتبه تحت عنوان فرعي «استشهاد غير موفق»، وقال فيه: «الغريب في الأمر أن سعادة الأستاذ عبدالله خياط في مقاله الثاني وصف التعليم العالي بانه يشبه التعليم العام والمستشفيات الخاصة، فتراه يتساءل قائلاً: (...يكمن وجه الغرابة في النظرة إلى التعليم العالي على أنه يختلف عن التعليم العام، من حيث أن التعليم العالي لا يمكن أن يكون ربحياً، في الوقت الذي يمكن أن يكون في التعليم العام - وهو الأهم - ربحياً.. كيف يحق للمستشفيات الخاصة.. أن تحقق أرباحاً ولا يحق للكليات التي يربح منها الطالب علماً نافعاً توفير ربح مادي يشجع رؤوس الأموال والإبداعات الكثيرة في البنوك على الإسهام في إنشاء الكليات التي كم نحن بحاجة إليها)»(؟).

إن الخطأ يا سعادة الدكتور لا يبرر الخطأ، فإذا كانت هناك مستشفيات أهلية مستغلة، فإن هناك مستشفيات تضع كل عائدها لصالح تطوير أوضاعها ورفع مستوى خدماتها، ثم إن الجشع في بعض المستشفيات ليس معناه عدم سلامة مبدأ الربحية، وإنما هو بسبب ضعف الضوابط وانعدام الرقابة، ووزارة التعليم العالي قادرة بامكاناتها وخبراتها أن تضع أحكم الضوابط وتخصص للرقابة أهلها.

الموضوع المهم فيما كتبه ويُصر عليه سعادة الدكتور محمد القنيبط، هو موضوع التبرعات والجمعيات الخيرية، وأنا معه لو كان القادرون فينا يعملون بما حض عليه ديننا الحنيف الذي نص على أن الصدقة بعشر أمثالها، وأن المولى سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه «من ذا الذي يقرض الله قرضا حسناً فيضاعفه»، كما يقول سبحانه وتعالى في حديث قدسي مخاطباً عباده: «انفق انفق عليك».. وفي حديث صحيح يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «ان ملكاً ينزل كل يوم ويقول: اللهم أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً».

ان الحشكلة يا سعادة الدكتور انه رغم كل هذا وهو قليل من كثير مما جاء في فضل الصدقات أن التبرع والتطوع في العالم العربي لم يرق بعد لدرجة ترضي التطلعات والطموحات، وان الناس في عالمنا العربي لازالوا بعيدين عن واقع التطبيق الفعلي لما حض عليه ديننا الحنيف. أما في الغرب فالأمر على عكس ذلك تماماً، إذ بلغ العمل التطوعي وبفعالية جهوده درجة عالية وتبوأ القائمون عليه موقعهم المتميز بين متخذي القرار في الدولة. إذ ما هو رئيس الوزراء الكندي يعلن أن احتلال كندا للمركز الأول على مستوى العالم في مؤشرات التنمية البشرية، وما حققته من انجازات عظيمة لم تكن تتم لولا جهود العمل التطوعي، مما حدا بالحكومة الكندية على تعيين وزير للتطوع: فاين نحن منهم؟!!

وأخيراً أود التوضيح أن ذكر هذه الملاحظات ليست للرد على سعادة الدكتور محمد القنيبط، بقدر ما هي دعوة لطرح هذا الموضوع على دائرة النقاش، ومعرفة مدى امكانية منح بعض العائد لرجال الأعمال والمستثمرين حتى يكون في ذلك دافع وتشجيع لهم، ولاستقطاب استثماراتهم في هذا المجال بما يعود بالنفع عليهم وعلى الدولة.

مرحلة جديدة.. وكلام جديد

تلميح وتصريح

حمود أبوطالب

لابد أن يشعر كل مواطن بالفخر بعد سماعه كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في قمة مجلس التعاون الأخيرة، نظراً لما احتوته من وضوح في الرؤية، وشجاعة في التناول، ودقة في طرح القضايا وتسليط الضوء الساطع على آليات حلولها.

وحين نفخر بذلك، فلدينا أسباب موضوعية ومهمة.

والحق، انني لست في صدد التعليق على كلمة سمو لأنها قطعت الطريق على كل مجتهد.. وهي لا تخرج عن النهج المعروف للقيادة السعودية في التعامل مع الأحداث، صغيرها وكبيرها.. ويجذبني الى الحديث عنها ارتباطها بالموضوع الذي وددت نقاشه اليوم، وهو موضوع متعلق بشيء من حديث الأمير سعود الفيصل مع رؤساء تحرير الصحف حول مضامين كلمة ولي العهد، وحول أمور أخرى تمس الوضع الراهن، سعودياً وخليجياً، وعربياً وعالمياً، كما جاء في هذه الصحيفة يوم الثلاثاء الماضي (١٩ شعبان ١٤١٩هـ).

سُئل سمو: ما هي حقيقة الوضع الاقتصادي في بلادنا؟!

وأجاب: ينبغي الاعتراف بأن لدينا أزمة حقيقية، وانه لابد أن نعمل على حلها باتخاذ المزيد من الاجراءات العملية والجادة سواء في اطار الوضع البترولي أو العجز المترتب على أسعار النفط على الميزانية أو على مستوى ترشيد الانفاق العام وتنمية مصادر الدخل الوطني.

وسُئل سموه: كيف تتصورون دور الإعلام في المرحلة الجديدة؟؟

فأجاب: دور مهم للغاية.. فهو مسؤول عن طرح الحقائق أمام الناس وتبصيرهم بحجم المشاكل والأخطار ودمجهم في هذا العالم وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في تحمل كافة التبعات.

إذاً، هذا هو إعلامنا ممثلاً في المسؤولين عن احدى أهم قنواته، يعترف بأننا في «مرحلة جديدة».. ولا أخال أولئك الصفوة من الإعلاميين إلا مدركين تماماً انه لا يوجد تعريف آخر أكثر دقة لوصف هذه المرحلة.. وتبعاً لذلك، بل بالضرورة فإن أية مرحلة «جديدة» تقتضي تعاملاً إعلامياً «جديداً» يليق بها ويتسجم مع طبيعتها واحتياجاتها.. ليس شرطاً أن يكون مختلفاً تماماً، بل يمثل تطوراً طبيعياً اقتضته المرحلة، لا يخرج عن الثوابت التي تؤطر النهج العام..

ومقابل ذلك، يأتي مسؤول من موقع القرار ليضع الإعلام أمام مسؤوليته «الجديدة» المهمة، المطلوبة منه الآن..

إن هذا يعني فيما يعنيه أموراً لعلنا نجتهد في إلقاء بعض الضوء على بعضها:

أولاً: إن تفكير مجتمعنا أصبح أكثر نضجاً، وايضاً أكثر انشغالاً بهمومه التي تغيرت عن ذي قبل، وأصبحت تمس جوهر معاشه وتفاصيل حياته اليومية، ونمط تخطيطه المستقبلي.

ثانياً: لم يعد ممكناً العيش بمعزل عن المنظومة العالمية التي سقطت بينها -فجأة- كل الحواجز والمسافات، وبالتالي تصبح مسألة القياس والمقارنة مسألة حتمية تخترق ذهن المواطن (مهما كان مستوى إطلاعه وثقافته) وتجد لها فيه حيزاً متنامياً لابد من صقله بمسقولية التعامل معه حتى لا تنشأ فجوة في المصداقية، تتسع مع الوقت ويصعب تجسيدها مستقبلاً، أو يستحيل..

ثالثاً: بعد الاتفاق على ما سبق، لابد من مراجعة الكيفية التي يتم من خلالها الاختيار، والتناول للحقائق والقضايا والمشاكل.. والا، كيف يمكن «تبصير الناس بحجم المشاكل والاخطار ودمجهم في هذا العالم واعدادهم للمشاركة الفاعلة في تحمل كافة التبعات».. كما قال سمو الأمير سعود الفيصل؟؟

إن تبصير الناس بحجم المشاكل يقتضي عدم تسطيحها وتغليب الهامشيات عليها والحديث في واد بعيد عنها.. وتبصيرهم بالأخطار يستلزم الإشارة الشجاعة إلى تلك الأخطار وتوضيحها بأسلوب واع ومتمكن.. ودمج الناس في هذا العالم يحتم الابتعاد عن عبثية تصويرهم كائنات محصنة ضد التأثر، ومخلوقات تخترع لها «خصوصيات» كيفما اتفق، ودون مناسبة، وفي كل شيء.. كما أن إعداد المواطن للمشاركة الفاعلة في تحمل كافة التبعات سيظل حلماً صعب المنال إذا لم يعرف ذلك المواطن كيف يشارك، وفي ماذا يشارك، وتبعات ماذا التي يتحملها، إذا لم نواجهه بالحقائق في الوقت المناسب.

رابعاً: لا أعني كثيراً بكل ما سبق مجريات الأحداث الخارجية، رغم أهميتها وارتباطنا بها، بقدر ما أعني التفاصيل الداخلية وتفرعاتها التي قد تبدو «متفرقة» بسهلة وبسيطة، ولكنها «مجتمعة» تمثل المحور الأساسي الذي تنطلق منه، وتتكثف عليه النظرة الأشمل.

وربما نعني بذلك (وعلى سبيل المثال) أن كثيراً من البسطاء لدينا لا يعي جيداً معنى «العولمة» وحين نكررها في رسالتنا الإعلامية، يظنها مصطلحاً خاصاً بمرحلة ما قبل التاريخ، أو جملة من أحد أفلام الخيال العلمي التي تفترض انصهار الكون بكواكبه ومجراته وأحيائه.

وربما نعني أن كثيراً من المواطنين لا يعرف بشكل صحيح ما هو مغزى تخصيص بعض الخدمات العامة، ولا يعرف المفهوم الكامن وراء ذلك ولا تأثيره على مستوى تلك الخدمات، أو أعباء الإنفاق عليها.. فقط، لأننا لم نخدم هذا التحول المهم إعلامياً وبأسلوب يأخذ في اعتباره حداثة الخطوة واختلاف الاهتمام والفهم بين فئات المجتمع.

ونعني أيضاً.. ما الذي نقصده بترشيد الإنفاق العام وتنمية مصادر الدخل الوطني، حيث يعتقد الكثير أن ذلك يعني حرمانهم من ميزات، أو التوقف عن تنفيذ مشاريع حيوية، أو محاولة رفع الدعم الحكومي من خلال تحميلهم أعباء مالية إضافية ترهقهم، وايضاً، لأن هذا الجانب لم يتم تحليله إعلامياً بالصورة الصحيحة التي لا تحتمل كثيراً من التأويل والظنون.

ونعني كذلك (والمرحلة الجديدة تقتضي ذلك) ان التصدي الإعلامي لممارسات الإهمال، والتسيب والتجاوزات، وإهدار الموارد، والخلل الإداري، وكل ما شابه ذلك، يجب مواجهته بقدر أكثر من الصراحة، ومقاومته (إعلامياً) بمقدار مضاد من القوة والوضوح، وعدم الإشارة إليه بكثير من التحفظ، وأسراف في التلميح، ومبالغة في التأدب حياله.

وبالتأكيد غيره، لابد له (إذا أردنا) من تناول إعلامي يحتاج إلى شيء من المتطلبات الضرورية، لعل منها:

- اعادة النظر في «الحساسية الصحفية» السائدة التي لا تتفق (علمياً وإعلامياً) مع معنى وتعريف «الحساسية».. وتجدر الإشارة إلى أن واحداً من أساليب علاج الحساسية المؤذية، ما يعرف بالعلاج (الصدمة)، وهو تعريض الجسم لأكبر جرعة من مسببات الحساسية لتوليد أكبر قدر من الأجسام المناعية المضادة..

- لا يمكن، ونحن في هذه (المرحلة الجديدة) افساح المجال، على الأقل في منابر التصدي للهم العام، لمحاولة تناول هموم بائدة، أو قشور هشة، أو تخيلات افتراضية تصبها رؤوس وأقلام لا تحمل من تبعات المواطنة غير غلالات واهية، تزيد الناس تجهيلاً بشأنها، وواجباتها تجاه وطنها..

لابد -بامتياز- من إعادة النظر في صيغة التناول الراهن بعد أن نفترض (وهو افتراض صحيح) أن لدينا من هو في مستوى المسؤولية الجسيمة، مسؤولية تعاطي شؤون الوطن.

ولابد أن نكون أكثر قرباً، وأكثر صدقاً طالما أن إعلامنا «مسؤول عن طرح الحقائق أمام الناس وتبصيرهم بحجم المشاكل والأخطار».

المشاكل الكبيرة، هي تراكمات للمشاكل الصغيرة..

والأخطار الكبيرة.. هي توالد للأخطار الصغيرة..

ما الذي يستدعيه الحدث ونحجم عن فعله اليوم، لن نستطيع فعله غداً..

والذي لا يستطيع أن يكون مواطناً الآن، لن يستطيع أن يكون مواطناً أبداً..

والإعلام إذا لم يقم بدوره الصحيح الآن، فعلينا، وعلى الدنيا السلام..

مظاهرة الإرهاب

في المدار الاجتماعي

د. محمد سليمان الوهيد

تدرك معظم الناس في عالم اليوم أن الحركات الارهابية ما كان لها أن تستمر بنواجد وممارسة أعمالها المشينة لولا عاملان رئيسان هما

أولاً: قدرة هذه الحركات على التخفي والاندماج بالأنشطة المشروعة سواء كانت تجارية أو أكاديمية أو اجتماعية خيرية أو ربحية.

ثانياً: وجود الدعم والمساندة عن غير قصد من بعض القطاعات الاجتماعية التي لم تُدرك حقيقة نياتها وأهدافها البعيدة لمدى، وانساقت وراء المظاهر البارزة والخادعة التي تتخفى خلفها تلك الحركات، حتى يصبح بعض مساندبها من ضحاياها، عندها تزول شهوة الشهرة الاجتماعية أمام آلم الإصابة ونزفها، ولات ساعة مندم.

لولا وجود هذين العاملين، ما استطاع قادة الارهاب ايجاد مواطىء لأقدامهم في داخل المجتمعات، وظلوا في عزلتهم وأفكارهم الشيطانية بعيداً عن القدرة على ضرب أمن المجتمع أو محاولة التأثير على نموه وقراراته.

إن بعض الشرائح الاجتماعية تنساق وراء دعاوى الحركات الارهابية للأسف وتظاهرها (تساندها) على باطلها بالفعل أو القول أو المشاعر، وخاصة بعض الأشخاص الذين يعانون من عدم القدرة على فهم ما وراء الأفكار ولا يتعمقون في تحليل الأحداث، فنجدهم يجرون خلف كل صائح ويتبعون كل هاتف، والله سبحانه يقول: ﴿فلا تكونن ظهيراً للكافرين﴾ (٨٦- القصص)، وقوله تعالى ﴿قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾ (١٧- القصص). أي بما تفضل به الله سبحانه علي من نعم المال والصحة والنفوذ، فلن أجعل هذه النعم تخدم المجرمين وتساند أو تظاهر أهدافهم.

وسواء لبست الحركات الارهابية ثياباً وطنية مستعارة، أو أردية قومية مختلسة، أو شعارات دينية مزيفة، فإنها تظل تضحك من البسطاء وتسخر من المنخدعين لأنها قد تكتسب المساندة والمظاهرة الاجتماعية بالفعل، وهو الامداد بالعمل لصالحها بالتنفيذ لأعمالها الإجرامية، أو دعمها بالمال والدعوة لها، أو إخفاء أنشطتها عن العيون الاجتماعية، وكذلك مظاهرتها (مساندتها) بالقول عن طريق الدعم أو القبول لأفكارها أو نشرها أو حتى نشر الإشاعات التي تدلفها وتوزيع أفكارها المنحرفة سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مشافهة، وكذلك تبحث الجماعات الإرهابية عن المساندة بالمشاعر وهي التعاطف مع مظاهرها الكاذبة والعطف على دعاواها المختلقة وعدم النفور من زيفها وخداعها.

فالجماعات الارهابية تسعى للحصول على المظاهرة الاجتماعية من البسطاء سواء بالفعل أو القول أو المشاعر، ثم تحاول ترقية المشاعر لأقوال وترقية الأقوال لأفعال، وهكذا يقود قليل الشر إلى كثير، ويجد الإنسان المغرر به نفسه فجأة واحداً في بحيرة من الشر لا يستطيع منها خلاصاً. قال الله سبحانه وتعالى ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين * يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون * في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون * وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون * وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون * وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون * الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون * أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون * صم بكم عمي فهم لا يرجعون﴾ (البقرة: الآيات من ٨-١٨).

وهكذا نرى القول الفصل في حقيقة الارهاب وأشاعه، وان مظاهرتهم هي من التعاون على الإثم والعدوان، وهنا تجدر الإشارة إلى أن من جذابات الارهاب على المجتمعات أنها تسيء إلى محبي الوطن أو المخلصين للدين عن طريق تجارب الناس معنا وشعورهم أن بعض الأعمال ظاهرها غير باطنها، ولكن الإنسان الخير يعرف أن الدعوة للخير والأمر بالخير والإصلاح بين الناس يستوي فيها الظاهر والباطن ولا تعتمد الازدواجية في الفكر أو الخطاب، فما تأتوله تفعله وما تفعله تقوله. لا تتسلل من وراء المجتمع ولا تبطن غير ما تُظهر، رزقنا الله جميعاً معرفة الحق واتباعه وكشف الباطل واجتنابه.

وإلى اللقاء بإذن الله.

لابد من تعديل

أقيـــاء

د. عزيزة المانع

في الاسلام الناس سواسية في الكلأ والماء، فلا يجوز احتكار شيء من ذلك. ذلك انهما كانا يمثلان الاحتياجات الأساسية في حياة الناس. أما في عصرنا هذا فقد نبتت احتياجات أساسية أخرى لا تقل إلحاحاً وضرورة عن الكلأ والماء، تلك هي الحاجة إلى التعليم والاستشفاء في المستشفيات.

وقد أدركت الدولة أيدها الله أهمية هذين الجانبين فجعلتهما أمراً مشاعاً للناس جميعاً فتحت أبواب المدارس والمستشفيات للناس يرتادونهما بلا عبء مالي يرافق ذلك. فمن حق المواطن أن يجد التعليم بلا مقابل وأن يجد العلاج والدواء بلا ثمن. غير أن التزايد السكاني السريع، جعل أعداد الناس تتضخم فتحتاج بكثير ما هو متاح من مدارس أو مستشفيات، وأدى ذلك إلى بطء الخدمة وتردي نوعها. وهو شيء متوقع يحدث نتيجة الازدحام وتراكم المسؤوليات والأعباء أمام العاملين.

ومن هنا انبثقت فكرة المستشفيات والمدارس الأهلية التي فتحت أبوابها لتستقبل الناس مخففة من العبء الكبير الذي تعانيه تلك المؤسسات الحكومية. غير أن هذه المؤسسات الأهلية رغم ما تتلقاه من معونات حكومية، يظل هدفها الأول تحقيق الربح الوفير. فصارت الأغلبية منها تقدم خدمات رديئة مقابل أجور باهظة، والقليل من تحسن خدمته، وإن ظل الأجر مرتفعاً فوق قدرات أوساط الناس.

وإذا كان الأصل هو مجانية التعليم والعلاج كحق مشاع من حقوق الناس الأساسية، فإنه يلزم هنا التدخل السريع لإنقاذ الموقف، ولن يتم ذلك إلا متى حولت المؤسسات الأهلية التعليمية والاستشفائية من مؤسسات ربحية إلى مؤسسات غير ربحية. ووضعت جميعها تحت إشراف حكومي يراقب الدخل والانفاق بحيث يكتفى من الدخل بما يفي بإدارة المشروع وتحسينه وإبقائه مستمراً، وهذا يعني أن ينتفي ذلك الشرط القاطع إلى مضاعفة الأرباح، فتنخفض تكاليف التعليم والعلاج إلى قدر كبير.

ويمكن أن تنبثق عن وزارة الصحة ووزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ووزارة التعليم العالي مؤسسات تعليمية وعلاجية خيرية غير ربحية، تستعين بالتبرعات الأهلية والمساهمات الحكومية عند التأسيس، ثم بإمكانها بعد ذلك أن تستمر في الانفاق على نفسها من خلال ما تتقاضاه من رسوم من المستفيدين من خدماتها.

أما المؤسسات الأهلية القائمة الآن والتي يرغب أصحابها في الربح، فإن بإمكانهم إغلاقها والبحث عن مجالات أخرى للاستثمار وتنمية الثروة غير هذين المجالين اللذين هما من عصب الحياة الأساسي ولا يصح وضعهما موضع التكسب واستغلال حاجة الناس الملحة إليهما.

ص.ب ٨٦٦٢١ الرياض ١١٦٢٢

أطيـــاف

د. ابتسام عبدالرحمن طوالبي

لا يشعر بعض الأمهات بقيمة وجودهن إلى جوار أبنائهن وبناتهن في كثير من الأوقات، فعندما تنوم الأم في المستشفى لمرض طارىء على سبيل المثال يكون منظر أطفالها في البيت محزناً جداً، تشعر بهم وكأنهم أيتام ضعاف لا حول لهم ولا قوة، بالرغم من أنهم قد يكونون صغاراً بين على خروجها من وقت لآخر لقضاء بعض الأمور، لكنهم يعرفون في تلك الأوقات أنه خروج قصير نعقبه عودة. لذا فهم لا يتألمون لذلك البعد بل ربما يستغلونه بكل طاقتهم لفعل ما يعجزون عن فعله في حضورها، لكنهم يصبحون أشخاصاً آخرين حينما تغادر أمهم البيت لفترة مؤقتة.. وقتها يشعرون بالكآبة تظلل أرجاء البيت ويسيطر الحزن على قلوبهم وتعاف نفوسهم الطعام واللعب، وقد يتحول الفوضوي فيهم إلى طفل منظم والمشاغب إلى طفل هادىء، حتى الكسول منهم قد يؤدي ما عليه من مهام بدون إيعاز من أحد.. أما الكبار منهم فإنهم يشعرون بالفرق بين وجود أمهاتهم في البيت وعدمه ويفتقدونهن بشدة إلا أنهم يبدون أكثر تماسكاً وجلداً ولو أن ذلك لا يمنع من حولهم من ملاحظة ضيقهم واستيائهم بشكل أو بآخر.. هذا التحول في حياة الأبناء لا يحدث إلا في البيوت المستقرة الهانئة التي تتوطد فيها العلاقات الأسرية بشكل كبير، وترتبط فيها الأم بالذات بأبنائها وبناتها بعلاقة حب وتفاهم وتآلف ملموسة.

في المقابل فإن هناك الكثير من الأسر التي تفتقد ذلك الترابط المحبب للنفس لعدم حرصها أصلاً على إيجاده أو المحافظة عليه، فبعض الأمهات يتباهين بحب أولادهن للخدم أو (الدادات) بشكل يفوق حبهم لهن، لذلك فإن برامجهن اليومية قد تتضمن الكثير من مشاريع الخروج والارتباطات المختلفة التي لا يأتون الاهتمام بالأبناء من ضمنها، هؤلاء الأمهات لا يمثلن إنموذجاً للأمهات اللاتي أتحدث عنهن. فأنا أعتقد أن الطفل في هذه الأسر لا يعنيه إن خرجت أمه أو بقيت لأنه يرى في الخادمة البديل المناسب. كذلك أنا لا أتحدث عن الشباب (المسايع) الذي لا يقر له قرار في البيت ولا يأبه الواحد منهم بل ربما لا يعلم أصلاً إن كانت أمه في البيت أم لا. إنما أتحدث عن النماذج السوية من الأسر تلك النماذج التي تربي أبناءها وبناتها بطريقة سليمة وتغرس في نفوسهم معنى الترابط الأسري والحب العائلي الكبير. هذه النماذج هي التي يسعد الأبناء فيها بوجود الأمهات ويفتقدونهن في حالة غيابهن الطارىء الذي قد يطول أحياناً بحكم ظروف قاهرة.

قد يعتقد البعض أن الأبناء والبنات في هذه الأسر مدللون اتكاليون لا يستطيعون الاستقلال بأنفسهم ولا يعتمدون عليها في أداء واجباتهم، وفي هذا الكثير من الخطأ فأنا لا أعني أولئك الذين يعجزون عن القيام بمسؤولياتهم حين تتغيب الأمهات لأنهم يقعون ضمن دائرة التوجيه مهما كبروا، فهؤلاء كما أعتقد يمثلون وضعاً آخر يفتقد إلى مقومات التربية الصحيحة التي ينبغي أن تقوم عليها.. انني أتحدث فقط عن الحب في حياة الأبناء والبنات.. ذلك الحب الذي يولد معهم ويكبر في نفوسهم تجاه أمهاتهم وآبائهم ثم تتعمق جذوره مع مرور السنوات في دواخلهم حتى يصبح جزءاً منهم.. وددت هنا فقط أن أنبه الأمهات إلى ذلك، فقلدات الأكباد نعمة من نعم الله لا تقدر بثمن، وأنا أركز هنا على الأمهات أكثر من الآباء لأن ارتباط الأبناء والبنات بالأمهات يفوق ارتباطهم بآبائهم بحكم ظروف العمل ومتطلبات الحياة.. أما الأم فإنها وإن كانت عاملة فهي تغطي بعد عودتها في أغلب الأحيان حاجتهم إلى الحب والرعاية والاهتمام سواء كانوا في سن المدرسة أو أكبر أو أصغر.

نحن مقبلون الآن على موسم الاختبارات والمفروض ألا يكون ذلك مصدر ازعاج للدارسين والدارسات كما كان الوضع في الزمن الغابر لكن العديد من الأسر في مجتمعنا إن لم يكن معظمها مازالت تحول بيوتها إلى مواطن خوف ورعب وتوتر في خضم الاستعدادات لأداء تلك الاختبارات، فهل تأمل في أن تحرص الأمهات في هذا الوقت بالذات على التواجد في البيت لبث الأمن والطمأنينة داخل نفوس أبنائهن وبناتهن؟؟

المجتمع بين جامعاته وجمعياته..!!

أوراق مهمة

د. هلال محمد العسكر

جمعية الادارة، جمعية الحاسبات، جمعية المحاسبة، جمعية الآثار، جمعية التاريخ، جمعية العلوم التربوية والنفسية.. وغيرها من الجمعيات العلمية الأخرى في جامعاتنا - باستثناء الجمعيات الطبية التي لا أعرف عنها الكثير - تعاني من عزوف الأعضاء وقلة المناشط..!!

ولو تأملنا أسباب ومسببات ذلك وتأملنا ما تلقاه من دعم مادي ومعنوي وما تملكه من سلطات وصلاحيات وما يناله منتسبوها من تقدير وتشجيع، لتبين لنا بعض المعوقات التي تعترض مسيرة هذه الجمعيات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نذكر الآتي:

أولاً: التخلف البيروقراطي وعدم دعمها بالكوادر الإدارية والفنية اللازمة لتفعيلها، حيث تعتمد على متطوعين لديهم من المهام والمشاغل الرسمية ما يجعلهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم كاملة تجاه هذه الجمعيات.

ثانياً: وجودها تحت مظلة الجامعات مما جعلها لا ينظر اليها على أنها جمعيات وطنية عامة وانما على أنها جمعيات خاصة بالجامعات وان كانت عضويتها متاحة للعموم. ويعتقد كثيرون انها ستكون في وضع أفضل لو صارت تحت الإشراف المباشر لوزارة التعليم العالي.

ثالثاً: عدم وجود ما يحفز الناس أو يُلزمهم بالانتساب لهذه الجمعيات كربط عضويتها الفاعلة -مثلاً- بالترقية أو غيرها من الحوافز الوظيفية الأخرى.

رابعاً: محدودية مشاركة العنصر النسوي بسبب الاعتماد على الدوائر التلفازية المغلقة التي لا تتيح الفرصة الكافية للحوار والمشاركة في الفاعليات المختلفة.

خامساً: عدم انتظام نشاطاتها وتركيزها على طرح المشكلات لا على ما يستجد في مجال التخصص من قضايا واتجاهات.

سادساً: ضعف مستوى التنسيق فيما بينها وعدم وجود مكاتب مختصة في الجامعات، لهذا الغرض..

سابعاً: عدم وجود صلة قوية وتعاون وثيق ونشاطات مشتركة بصفة مستمرة بين الجمعيات العلمية في الداخل والجمعيات العلمية في الخارج، مع أن مثل هذه العلاقة تعود بفائدة وخبرة على الجمعية وأعضائها..

ثامناً: عدم فاعلية ما تنتهي إليه لقاءات ومؤتمرات وندوات هذه الجمعيات من توصيات بسبب غياب المتابعة الفاعلة.

وخلاصة القول: إن المجتمع دون جمعيات مهنية متخصصة فاعلة تكمل دور مؤسساته التعليمية في التوعية والتطوير المهني يعتبر فاقداً أهم عنصر من عناصر التطوير والتنمية.. ولعله من المناسب في هذا الوقت الذي تستعد فيه المملكة لدخول القرن الجديد والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما سوف يحتمه ذلك من ضرورة الاحتراف المهني اللازم لانتاج السلع والخدمات بمواصفات وجودة عالمية تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية المفتوحة، أن تنسق هذه الجمعيات جهودها وتفكر بأسلوب علمي مسموع ومقروء في حالها ومكانها ودورها وما لها وما عليها وكيفية الارتقاء بمستواها مالياً وإدارياً ومهنياً وسبل تطوير قدراتها لمواجهة الحاجات المهنية للمجتمع خلال القرن الحادي والعشرين.. والله من وراء القصد.

قصاصة:

المجتمع بجامعاته وميلاته ومؤسساته دون جمعيات مهنية متخصصة تضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق بعد مفرخة للمنظرين الذين يعيقون مسيرته ويبعدونه عن واقع حاجاته..!!

ص.ب ٢٩٤٧٣ الرياض ١١٤٥٧

أمريكا والقانون الدولي

نثـــار

عابد خزندار

واعتمد في كتابة هذه السطور على مجلة «الايكونومست» العدد الصادر في ١٠-١٦ ديسمبر ١٩٩٨، ووفقا لما تقوله هذه المجلة لم يكن هناك قبل الحرب العالمية الثانية أي وجود للقانون الدولي، ويعود الفضل في محاولة إرساء أسس هذا القانون إلى فرانكلين روزفلت وزوجته، أي إلى الولايات المتحدة، فقد كان فرانكلين روزفلت العقل المخطط والمنفذ لهيئة الأمم المتحدة في حين أن زوجته ايليانور الرائد والمنفذ لمبادئ حقوق الإنسان التي سيحتفل العالم اليوم ١٠ ديسمبر بمرور خمسين عاماً على إعلانها. على أن أمريكا بعد روزفلت كانت القوة الوحيدة المعرقلة لسريان مفعول القانون الدولي وإرساء قواعده، فأمريكا على عكس المتوقع كانت من أواخر الدول التي صادقت على مبادئ حقوق الإنسان، ولم توافق على معاهدة منع الإبادة الجماعية إلا بعد أربعين عاماً، أما التمييز العنصري -وهو من أهم السلوكيات المرفوضة من مبادئ حقوق الإنسان- فقد صادقت أمريكا على منعه بعد ثمانية وعشرين عاماً من إعلان هذه الحقوق، أما أهم ميثاق من مواثيق القانون الدولي وهو الذي يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية فقد اعتمدته بعد ستة وعشرين عاماً. أما الميثاق الخاص بتحريم التمييز ضد النساء فقد وافقت عليه مائة وستون دولة، ولم توقعه الولايات المتحدة بعد، وميثاق حقوق الأطفال وافقت عليه كل الدول خلا الولايات المتحدة والصومال، وما له من توافق عجيب بين ماتين الدولتين التي تتهم أولاهما الثانية بانتهاك كل حقوق الإنسان ما عرف منها وما لم يعرف، وفي حين تطالب أسبانيا وبريطانيا بتسليمها بينوشيه لمحاكمته، وتستعد دول أخرى كثيرة في أوروبا بطلب بينوشيه لمحاكمته بنفس التهمة وهي الإبادة الجماعية، نجد أن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تطل